

المستقبل العربي في العصر الأمريكي

أسامة خالد

مركز القادة للكتاب والنشر، القاهرة، 1992، 219 ص

مراجعة: بدر العيسى

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

يقع الكتاب في 219 صفحة، ويشتمل على أربعة فصول، وخاتمة، بالإضافة إلى أربع مقالات صحفية ألحقها الكاتب في آخر الكتاب، وجميعها تدور حول ما يسمى العيش في «عصر الهيمنة الأمريكية».

يتعرض الفصل الأول «العالم من حولنا» إلى التغيرات التي حدثت في عالمنا، عالم ما قبل الاعتداء العراقي على الكويت، وأهم ملامح أو سمات هذا العالم:

- الأزمة الاقتصادية التي مرت بها بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أطلق عليها المؤلف لقب دول الشمال، ومن أسبابها:

(1) اتساع حلقة التنافس بين أمريكا وأوروبا واليابان في الوقت الذي كانت اليابان فيه تخفف من نفقات التسليح لتهاجم الأسواق الأوروبية والأمريكية.

(2) تعاظم القدرة الإنتاجية لدى الدول الغربية مع تقلص القدرة الاستهلاكية نتيجة لظهور المنافسة، ولظهور بعض الصناعات المحلية في أسواق دول العالم الثالث.

(3) ظهور الفوائض المالية العربية من عائدات البترول، واستثمار معظم هذه الأموال في الدول الغربية.

(4) أدى انتهاء الحرب الباردة بين القطبين إلى انخفاض مبيعات السلاح التي تعتمد عليها الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة لمواجهة الكساد الاقتصادي في بلادها.

(5) عجز الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها، فأصبحت مصدرا من مصادر استنزاف رؤوس الأموال الأمريكية والغربية عموما.

- السمة الثانية هي انهيار المعسكر الاشتراكي، وما أحدثه من انهيار في جميع أنحاء العالم، ومن نتائجه:- بانهيار الكتلة الاشتراكية وجدت الولايات المتحدة نفسها هي المسيطرة على العالم، وأقوى قوة عسكرية على الأرض، وأصبح بوسعها أن تستخدم تفوقها العسكري لعلاج أوضاعها الاقتصادية، ولم تعد دول أوروبا واليابان في حاجة لحماية أمريكية من غزو سوفيتي، ومع انتهاء الصراع بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي بدأ يظهر الصراع القديم بين دول الشمال (أوروبا وأمريكا) ودول الجنوب (دول العالم الثالث)، والذي ازدادت في إطاره الصراعات الثانوية بين الكتل الرأسمالية، وهذه اعتبرها الكاتب سمة أخرى من سمات عالم مابعد حرب الخليج.

- وجود الشركات متعددة الجنسيات، علما بأن هذه الشركات كانت موجودة من قبل، ولكن نعتقد أن الكاتب يقصد أنها قد تزايدت في دول الجنوب وغيرها، ويبين الكاتب أن 50 شركة من هذه الشركات تسيطر على ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم.

- تراجع نفوذ الفكر القومي نتيجة لظهور الشركات متعددة الجنسيات من جهة، وظهور منظمات مثل السوق الأوروبية المشتركة، بالرغم من أن حالة عكسية تحدث في الكتلة الشرقية، حيث بقيت المشاعر القومية دفيئة بسبب القمع البوليسي والأيدولوجي، وفي دول العالم الثالث حيث استثيرت النزعات القبلية والعرقية والطائفية وهي نتيجة أيضاً للأزمات الاقتصادية داخل هذه الدول.

- السمة الأخيرة هي ظهور ثورة في نظم المعلومات، ووسائل نقلها، واحتكار مصادر الأخبار، واعتراضها قبل الوصول إلى المستهلك، وأن هذه الثورة وضعت لأول مرة في التاريخ إمكانات هائلة في يد القوة العظمى لتشكيل الرأي

العام، وتوجيهه، دون الخروج على الأسس والقواعد المعروفة لحرية الرأي في المجتمع الديمقراطي.

أما الفصل الثاني المعنون بـ «نحو الأزمة» فيتناول العوامل التي أدت إلى اجتذاب أطراف الأزمة، الولايات المتحدة، والدول الغربية، وباقي الدول العربية، ومصر، والعراق، نحو الأزمة. وحاول الكاتب في هذا الفصل أن يبرز التسويات العراقية لاحتلال جارتها دولة الكويت، وأن الصراع القائم هو صراع بين المال الغربي والمال الخليجي، وبين النفوذ الأمريكي المتصاعد والنفوذ السوفيتي المتساقط، وبين الولايات المتحدة من جهة والدول الغربية من الجهة الأخرى بما فيها اليابان، وأن العراق «يقا تل نيابة عن شعوب الجنوب ودولها، ونيابة عن الشعوب الإسلامية، ونيابة عن الأمة العربية».

ومن النقاط التي أبرزها المؤلف أيضا في هذا الفصل مجموعة من العوامل الذاتية كانت تدفع أمريكا إلى خيار الحرب وهي حسب تصور المؤلف كالاتي: إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تعيش بدون عدو، فبعد انحلال الاتحاد السوفيتي عمدت أمريكا إلى خلق عدو بديل له، وهذا البديل لابد أن يكون من دول الجنوب وبالأذات العراق. والخوف من أن يؤدي انتهاء الحرب الباردة إلى ضعف نفوذ البنتاجون، وتراجع برامج التسليح، مما قد يؤدي إلى تحول مركز الثقل في العلاقات الدولية من الأمن إلى الاقتصاد أو التجارة مما يفقد أمريكا تميزها وقوتها من بين أوروبا واليابان. ووصول العراق إلى درجة من القوة العسكرية تمثل مشكلة بالنسبة لأوروبا باعتباره قوة إقليمية تقع في الخليج حيث القلب الذي يضخ الدم عبر طرق الإمدادات النفطية إلى أوروبا واليابان، وحيث الاحتياطي العالمي من النفط، والذي يدخل ضمن المصالح الاستراتيجية لمعظم الدول الغربية؛ فلهذا كان يجب أن يكون للولايات المتحدة دور في السيطرة على هذه الرقعة من دول الجنوب. وكانت أمريكا تبحث عن الدعاية لإنعاش إنتاجها من الأسلحة في حرب تتوافر لها كل مقومات العمليات الدعائية الكبيرة، فحشدت جيوشها في فترة زمنية طويلة تكفي كي تجعل العالم يلهث وراء الأحداث، وخلال هذه الفترة وأمام أعين ملايين المشاهدين والقراء تقوم وسائل الإعلام بعرض القدرات الخارقة للسلح الأمريكي، وكان لابد من سيناريو كهذا لإنعاش الصناعات العسكرية. ومحاولة التخلص من عقدة فيتنام، وذلك عن طريق شن حروب ناجحة وخاطفة بأقل قدر ممكن من الضحايا، حروب يكون النصر فيها مضمونا.

ويلقي المؤلف الضوء في الفصل الثالث «العصر الأمريكي» على المعطيات الجديدة التي أفرزتها حرب الخليج، وما نجم عنها من آثار مهمة في تحديد هذا العالم، وخصوصاً بعد ما انفردت الولايات المتحدة بمناجم النفط، كما يعرض هذا الفصل حجم التفوق العسكري الأمريكي على نظيره السوفيتي، فأصبحت الولايات المتحدة الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، ومن ثَمَّ تحققت الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والسياسية الأمريكية حتى على هيئة الأمم المتحدة، كما حاول المؤلف في هذا الفصل أن يظهر تعاطفاً واضحاً مع الجانب العراقي، واعتبر غزوه للكويت تصرفاً غير مسؤول.

أما الفصل الأخير فقد خصص للحديث عن الدور العربي في العصر الأمريكي، حيث يركز على أثر الحرب على العالم العربي، وعلى هيكله السياسية والإدارية، وعلى النظم الإقليمية وي طرح هذا الفصل عدة تساؤلات منها: ما الموقف الآن من قضية الوحدة العربية؟ والقضية الفلسطينية؟ وما آفاق السلام في المنطقة؟ أو دعم الإرادة الوطنية؟ وما موقف الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية من مبادرة السلام الأمريكية، والتي بدأ الإعداد لها أثناء الأزمة؟.

ويحاول المؤلف في هذا الفصل أن يحدد أهدافاً وغايات تصلح أساساً لعمل عربي مشترك على ضوء التغيرات التي طرأت على ميزان القوة في المنطقة، وعلى الدور الإسرائيلي على وجه التحديد، بالإضافة إلى أن المؤلف في هذا الفصل يحاول أن يلقي اللوم على موقف الدول العربية التي وقفت ضد الاحتلال العراقي على أنها تسرعت في بيان رفضها لهذا الغزو، وأنها بذلك ساعدت على تأزم الموقف، ويرى المؤلف أنه كان يجب «عربة الأزمة» واحتواؤها فقط داخل النطاق الإقليمي العربي، وأنه كان يجب أن تكون على أرض المملكة العربية السعودية جيوش عربية للدفاع فقط، وليس لمواجهة الجيش العراقي لتحرير دولة الكويت.

هذا كتاب آخر من الكتب التي تحاول أن تحجب وتغير كل الحقائق عن القارئ العربي، ضاربة بعرض الحائط كل قيم الحرية والكرامة الإنسانية، والتي أخذت تحاور القارئ بالمنطق الأعوج، والتنظير الزائف الذي يدل على انحلال الوعي العقلي لمفكري هذه النوعية من الكتابات، وأنهم أصيبوا بتلف مزمن بالضمير والسمو الأخلاقي، ولكن القارئ العربي العادي الآن أصبح يعي أموراً وقضايا عديدة كانت خافية عليه قبل الأزمة الخليجية العراقية، وخصوصاً فيما يتعلق بحلم الوحدة العربية، وأن العدو الوحيد هو إسرائيل، وأن مصيرنا نحن العرب مصير

واحد، وغيرها من الشعارات التي كان يرددها بعض المثقفين القوميين.

في البداية يجب أن أبين هنا ملاحظة عامة بأن ما كتبه الأستاذ أسامة خالد في كتابه «المستقبل العربي في العصر الأمريكي» يصلح أن يكون مقالات صحفية تعكس وجهة نظر عدد من الصحفيين والمثقفين العرب تعاطفوا مع النظام العراقي ليس لسبب إلا الحقد والغيرة من شعب ودولة الكويت، والرد على ما جاء في هذا الكتاب من تشويه للحقائق يحتاج إلى مجلدات وليس إلى صفحات، وسأحاول أن أصب اهتمامي على بعض النقاط الأساسية التي ارتكز عليها المؤلف في سرده لمحاوَر الأُزمة ونتائجها، والتي تثير غضب واشمئزاز كل قارئ يعي الحقيقة، ولا يكثرث «بالاستعباط» السياسي الذي يزاوله هؤلاء حسب تعبير الأستاذ حافظ محمود.

يعاود الأستاذ أسامة خالد كأمثاله من الكتاب الصحفيين في الفصل الأول والثاني من كتابه العزف على وتيرة الهيمنة الأمريكية، والتواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي للسيطرة على منابع البترول، لقد سثم القارئ العربي من ترديد هذه النغمة، والخلط بين الأسباب والنتائج التي تغني بها بعض الكتاب، وعلى رأسهم كبير الصحفيين الأستاذ محمد حسنين هيكل، وفي المقابل ردّ على هذه المغالطات عدد كبير من الكتاب كمحاولة لإبراز الحقائق، وتعديل المنطق الأعوج الذي اتبعه هؤلاء المثقفون، فقد تناولت هذه الردود جميع الجوانب والوقائع والبراهين التي أضفت درجة من الصعوبة علي بأن أضيف دلائل أخرى تدل على أن الداعي الوحيد والأساسي لهذه القوات الأجنبية هو حاكم بغداد، فهنا يحاول الأستاذ أسامة خالد أن يمحو من ذاكرتنا ما حدث من عدوان بربري، وانتهاك حرمان، وتشتيت شعب بالكامل، وطمس هويته من جارٍ يدّعي الإسلام، يتناسى كل هذا، وينادي بأعلى صوته بالخطر الذي يهدد الكيان العربي، وهو تواجد قوات أجنبية في أراضٍ عربية، فهذا المنطق «انسوا الأسباب، وركزوا جهودكم على مواجهة خطر التدخل الأجنبي» كما يوضحه الدكتور فؤاد زكريا في كتابه «الثقافة العربية وأزمة الخليج» يسلبنا الحجة الوحيدة التي نعتمد عليها في الرد على سياسة الأمر الواقع التي ظلت إسرائيل تحاول فرضها علينا منذ بدء صراعنا معها. فمهما حاولت إسرائيل تغيير خريطة المنطقة لصالحها فإننا نظل نردد على مسامع العالم أن الوضع المتأزم في المنطقة سببه أن هناك شعباً طرد من أرضه، وحل محله بالقوة شعب آخر.

نحن نضم رأينا إلى رأي المؤلف في قضية الهيمنة الأمريكية، وخصوصا في منطقة الخليج حيث آبار النفط، ولكن لنا هنا معه وقفة، ونطلب منه أن يسأل نفسه

هذا السؤال بكل جرأة: من السبب؟ أو، كيف تم التواجد الغربي؟ قبل أن يطرح أسئلته الملحة: أين؟ ومن؟ ومتى؟ دعنا فقط نفترض أو نتصور أن بلدك الذي تنتمي إليه بحجم دولة الكويت، شعبها يعيش بسلام، ومساعداتها وصلت إلى كل بقاع العالم، جاءتها جيوش حاكم بغداد، وانتهكتها، واستولت عليها بالكامل، وانقسمت الدول العربية بين مؤيد ورافض لهذا الاحتلال، فإلى أين تقترح يا أستاذ أسامة أن تنتج حكومة بلدك لطلب المساعدة؟ أو دعنا نفترض افتراضاً آخر قريباً من الواقع وهو أن رجلاً كان يعمل في الكويت وكانت له مصالح وعلاقات، ولما جاء جحافل صدام فقدّ مصالحه وعمله وعلاقاته، وعانى ما عاناه أي إنسان عاش في الكويت أيام المحنة، فهل يُرحَّب بالقوات الأجنبية التي بمقدورها أن تطرد المحتل، ويرجع هذا الرجل إلى عمله، أو يفضل أن ينتظر الحل العربي الذي تراقصت على أنغامه؟.

ودعنا أيضاً نفترض افتراضاً ثالثاً مطابقاً للأساليب التي اتبعها الجيش العراقي «العربي» كوسائل تعذيبية مع الشعب الكويتي، بأن لدى أحد الناس زوجة، وفي إحدى الليالي دخل عليهما أحد الجيران، وكبل الزوج بالحبال، وأراد أن يغتصب الزوجة مع التهديد بالسلاح، وأثناء محاولة الاغتصاب سمع بعض الجيران صرخات الاستغاثة فأتوا إلى منزل الرجل فرأوا أن هذا الشخص هو الجار الذي ساعده في محنته، فطلب من هؤلاء الجيران أن يتدخلوا، ويقبضوا على هذا المجرم، ولكن طلبوا من الزوج أن يمهّلهم بعض الوقت للتشاور وسماع رأي المؤيد والمعارض، وأثناء هذا التشاور كانت هناك جماعة من الأشخاص الأجانب متواجدين في الحي الذي يسكن فيه الزوج وسمعوا صرخات الاستغاثة، وهجموا جميعاً دون تردد، وخلصوا الزوجة من المجرم، وقبضوا عليه - ماذا سوف يكون موقف الزوج من جيرانه ومن الناس الأجانب؟ ولو طلب هؤلاء من الزوج أن يعيشوا في الحي الذي يسكن فيه الزوج هل يرفض، أو يرحب بهم؟.

ترديد نغمة التواجد الأجنبي يا أستاذ أسامة أصبح مملاً، والرد عليها كما أوضحنا في البداية ملأً مكتبات الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه.

الجيش العراقي بنفسه كما شاهدناه على شاشات التلفاز يقبل أقدام أفراد الجيش الأجنبي طالبيين منهم تخليصهم من رئيسهم الطاغية، والشعب العراقي في الجنوب والشمال، كانوا سعداء بهذا التواجد، بل حتى صدام نفسه كان يهلل لتواجدهم أيام الحرب العراقية الإيرانية عندما كانت البوارج الأمريكية تحرس

الممرات المائية في الخليج العربي، وعندما أصاب صاروخ عراقي سفينة أمريكية بالخطأ، وقتل بعض أفراد الجيش الأمريكي جاء صدام، وقَدَّم اعتذاراً مطولاً للحكومة الأمريكية مع تعويض لأسرة كل قتيل، كذلك إيران في تلك الأيام استعانت بالسلح الإسرائيلي لمحاربة القوات العراقية.

كيف تناسينا كل هذه الأحداث؟ ونأتي إلى دولة الكويت لكي نحكمها على طلبها من أصدقائها التدخل وطرده جيوش صدام من على أراضيها.

كتب الأستاذ سعيد عبد الخالق في صحيفة الوفد بتاريخ 16-8-1990 يقول: «إننا في الوطن العربي نجد التعامل مع القضايا والأزمات حسب أهوائنا وانتماءاتنا السياسية وأحقادنا وخصوماتنا، إن وجود 8 آلاف عسكري سوفيتي تحت مسمى «مستشارين عسكريين» في أرض العراق ليس تدخلا أجنيا يستدعي اندلاع المظاهرات الدينية واليسارية في بعض أرجاء البلدان العربية للشجب والاستنكار والمطالبة بالجهاد الأكبر لتحرير كربلاء والكوفة وغيرهما من المدن العراقية التي تحتضن بين ربوعها مقدسات إسلامية!! لقد أصبحت الاستعانة بالعسكريين السوفيت تحت شعار الجهاد الأكبر، ولا يصح أن نتهم مرتكبيه العراقيين بالخيانة والعمالة والتبعية للشيوعيين وقادة الكرملين، وهذا الجهاد الأكبر في عُرف قيادات المظاهرات الدينية واليسارية شرف وبطولة، كما أن استخدام المستشارين العسكريين السوفيت في ضرب إيران الإسلامية لا يعني التآمر.

وإذا اضطرت دولة عربية إلى الاستعانة بقوات أجنبية وعربية للدفاع عن سلامة وتأمين حدودها في مواجهة أشاوس صدام هنا فقط تكون الخيانة والتبعية للإمبريالية والصهيونية. وكان يجب على الكويت أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى جحافل صدام تقتل وتشرد الشعب الكويتي، وتنتظر دولاً مثل الأردن واليمن والسودان والجزائر وليبيا وتونس ومنظمة التحرير الفلسطينية حتى تتعطف وتدين الغزو، ومن الطبيعي أن التواجد الأجنبي في المنطقة له ثمن تدفعه الدول المستفيدة من هذا التواجد، ولكن حتى التواجد العربي له ثمن تدفعه دول الخليج، وهذا ليس بالمنة.

القضية الأخرى التي يطرحها الأستاذ أسامة خالد في كل فصول الكتاب تقريبا هي السيطرة على مصادر النفط من قبل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بدون شك النفط هو سر الحياة والتقدم، ومحرك عجلة الازدهار

والرفاهية ومصدر القوة السياسية والعسكرية، في ساحة صراع الدول الصناعية الكبرى - الغربية والشرقية، وحتى الدول العربية - التي بدأت تتواجه وتختلف بعد سنوات التحالف دفاعاً عن مستقبلها ومصالحها واستمرار تقدمها وهيمنتها، وواردات أمريكا من نفط الخليج لم تكن تزيد عن 20% من حاجتها خلال السنوات الماضية، وهذه النسبة ستقفز إلى 55% مع نهاية القرن.. بينما نفط هذه المناطق إضافة للعراق وإيران يشكل ما بين 60-70% من احتياجات اليابان وأوروبا التي تبني بوحدها قوة عظمى صاعدة؛ لذلك فإن نفط الخليج بهذا الشكل يمثل نقطة قوة لأمريكا صاحبة المخزون النفطي الضخم ونقطة ضعف بالنسبة لأوروبا واليابان وكلاهما معدم نفطياً. فهذا ليس بالشيء الجديد الذي يطرحه الأستاذ أسامة خالد مع جملة من المثقفين العرب والذي تبين منه مدى إفلاسهم الفكري، وتشتتهم بقضايا القرن المنصرم.

إن هناك منافع متبادلة بين منتج النفط (دول الأوبك) وبين مستهلكه (سوق الدول الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية)، وهذه الأسواق تعني المستهلكين الأساسيين لهذا النفط، فإذا الدول المنتجة بحاجة إلى مشترٍ وخصوصاً أن الدول المنتجة دول غير صناعية واعتمادها الأول يكون على النفط لزيادة مواردها المالية، والعراق من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط لهذه الأسواق بين دول الأوبك، ولما خاض حرب الثمانية أعوام مع إيران لحماية البوابة العربية الشرقية، كما يعتقد الأستاذ أسامة خالد في صفحة 176، أصبحت ديون العراق تتراوح ما بين 70-80 مليار دولار، وهذه ساعدت حاكم العراق على فتح شهيته ليأتي إلى الكويت ليستولي على آبار النفط والسيطرة عليها، ولو أن الكويت هي الصومال أو السنغال لما كان حكام العراق لهم أطماع في دولة الكويت منذ عهد نوري السعيد، ولكن مع وجود النفط وحكام أمثال صدام حسين أصبح العربي يستعمر العربي كما جاء في إحدى قصائد الشاعر الأبنودي، فهنا أيضاً نريد أن نطرح تساؤلاً، وأن يقوم الأستاذ أسامة بالإجابة عليه، وهو:

نحن الآن بين خيارين لا ثالث لهما، من الأجدر أو الأصلح في الحراسة أو السيطرة (أو سَمِّها ماشئت) على منابع البترول من وجهة نظر مصلحة الكويت، هل هو حاكم بغداد قاتل شعبه ومبدد ثروة بلده؟ أو القوة الأمريكية التي تشتريه بسعر السوق سواء كانت قريبة أو بعيدة عنه؟.

وينتقل المؤلف في الفصل الثالث إلى القوة العسكرية التي دائماً تكون

متفوقة على المال، حيث يقول في صفحة 130: إن التاريخ يعلمنا أن التآكل لقوة من القوى يصيب أول ما يصيب قوتها العسكرية وعزيمتها السياسية، كما يعلمنا التاريخ أنه لم يحدث قط أن تفوق المال على القوة، أو تفوقت دولة باقتصادها على دولة أخرى تملك القدرة على قهرها وتدميرها..، وهنا يلاحظ أن الحكومة العراقية والأستاذ أسامة خالد قد وقعوا كعادتهم في تناقض واضح، فالعراق يدّعي بأن الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة قد ضاعفتا من إنتاجهما النفطي كما جاء في نص الرسالة المرسلة من وزير الخارجية العراقي آنذاك طارق عزيز إلى الأمين العام للجامعة العربية، والمدونة في صفحة 167 من الكتاب، يقول السيد عزيز في الرسالة: «إن حكومتي الكويت والإمارات قامت بإغراق السوق بالنفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتيهما المقدرة في الأوبك.. مما أدى إلى إنهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في الأوبك أخيراً، وهو 18 دولاراً للبرميل إلى ما بين 11 - 13 دولاراً للبرميل».

وواصلت الرسالة.. «وإنّ تدهور الأسعار في الفترة الواقعة بين 1981 - 1990 قد أدت إلى خسارة الدول العربية بحدود 500 مليار دولار، كانت حصة العراق فيها خسارة 89 مليار دولار». ولهذا جاءت الحكومة العراقية واتهمت حكومة الكويت بأنها تسرق نفط العراق من بئر رميلة، وأن الكويت بدأت بشن حرب اقتصادية عليها، وأن هذا قطع للأرزاق، وتجوع للعراق، فإذن المال هنا سيطر أو تفوق على القوة.

ولما بدأت اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق في مجلس الأمن وجدت أن العراق قد استولى على 10 آبار بترول من الكويت منذ 1948، فكل هذه الفترة وحكام العراق يسرقون من نفط الكويت، وهذا يذكرنا بعالم الاجتماع العراقي المعاصر الدكتور علي الوردي عندما وضع توصيفاً دقيقاً لأنماط الشخصية العراقية، وهي ما يسميه «النهّاب الوهاب» وهي شخصية تختلط فيها سمات البداوة والفضى والبربرية والقسوة، مع سمات المغامرة والإسراف والسخاء. ويقول الدكتور سعد الدين إبراهيم: إن هذا المزيج الغريب في شخصية «النهّاب الوهاب» هو الذي يشيع البلبلة والتردد في التعامل مع صدام حسين بواسطة الرؤساء والملوك العرب، ولاشك أن من يمالئ الرجل أو ينافقه من هؤلاء الملوك والرؤساء ربما يفعلون ذلك رجاء أو أملاً في أن يتعامل معهم أو مع أقطارهم الفقيرة بسخاء - أو «كوهاب» ولكن الذي لا يدركونه هو أن نفس هذه الشخصية

«الواهة» لها جانب آخر، وهو الشخصية «الناهة» القاسية كما لا يدركون أن شخصية «النهاب الوهاب» هي شخصية مزاجية متقلبة وانقلابية، وأنه لا يمكن التنبؤ بالوقت الذي يظهر جانبها المسرف في «وهايته» ومتى يظهر الجانب المسرف في «نهايته».

ويشير الكاتب أيضاً في الفصل الثالث في صفحة 146 إلى مجلس الأمن ودوره في تجويع الشعب العراقي، فيقول: «لو أن المنظمة الدولية تصرفت باستقلالية لكان ينبغي أن يكون هناك تمييز بين الحكومة والشعب العراقي فلا يتعرض الأخير للحصار والجوع ونقص المواد الحيوية عقاباً له على جريمة لم يرتكبها، ولم يكن له يد فيها، بل كان أحد ضحاياها».

الشعب العراقي كان يتعرض للجوع ونقص المواد الحيوية منذ الحرب العراقية الإيرانية، ولم يكن لمجلس الأمن أي دور فيها، وإنما كان من الاقتصاد المتدهور نتيجةً لحرب دامت 8 سنوات، والشعب الكويتي أيام الأزمة كان يعاني من الحصار ونقص المواد الحيوية شأنه شأن الشعب العراقي، ولكن لو رفع الحصار عن العراق، كيف يمكن أن نضمن بأن المواد الغذائية والحيوية تذهب فعلاً إلى الشعب ولا تقع في يد صدام وحاشيته؟ وكما تعلم يا أستاذ أسامة إن حدود العراق مع الأردن مفتوحة، وكانت تصدر إلى العراق جميع أنواع السلع والبضائع، وما زال شعب الشمال والجنوب يعاني من الجوع وخراب المسكن والبطش.

وفي الفصل نفسه في صفحة 151 يقف المؤلف بكل اندهاش وألم وحسرة تسيطر على قلبه ويقول: «كيف وقفت الأمم المتحدة لأول مرة في تاريخها تطالب بالانسحاب دون شروط، وبدون حتى ما ينقذ ماء الوجه». هنا يطالب الأستاذ أسامة خالد بأعلى صوته بأن يُكافأ العراق على عمله البطولي بتحدي العالم، واحتلاله لدولة الكويت، وتشريد شعبها بأن نقتطع جزءاً من الكويت وتقديمه للمحتل المجرم، وأن نقبل كل الشروط التي يفرضها على المجتمع الدولي دون أي عقاب، وأن تنتهي المشكلة كلها من خلال عبارات المحبة وتبادل القبلات، كما جاء في صفحة 173 حينما يقول: «وكان يمكن حل مشكلة المنفذ على البحر بالسماح للعراق بإقامة منشآت على جزيرة «بوبيان» مقابل تخليه عن حقل الرميطة، وبذلك تضمن الكويت نهاية جذرية للخلاف بينها وبين العراق، وكان بوسع عبارات المحبة أن تنهي ما يتبقى من آثار في النفوس». هنا أيضاً نود أن نطرح بعض التساؤلات ونريد من الأستاذ أسامة خالد الإجابة عليها بكل وضوح وبصوت عال،

بماذا كنت تكافئ المجرم في المثال الذي طرحناه عليك في المقدمة عندما يعتدي المجرم على زوجة رجل آمن في بيته؟ هل كنت تذهب وتقبله وتأخذه بالأحضان؟ ولو كوفيء صدام (النهاب الوهاب) ببعض المتافذ البحرية على الخليج العربي، هل يتوقف عند هذا الحد؟ هل من الممكن أن يتبع المجتمع الدولي أسلوب مكافأة المعتدي في كل الحالات؟ أو أن العراق حالة خاصة؟ لأنه حامي البوابة العربية الشرقية كما تدعي أنت مع حاكم بغداد.

ويضيف المؤلف في الصفحة نفسها أن «من الممكن الحصول على تعهد عراقي بعدم استخدام منشآته على الجزيرة لأغراض عسكرية لتنطمن الكويت أنها لن تجد نفسها طرفا في أي نزاع يقوم بين العراق وإيران مجددا». ترى ما مقدار الثقة الموجودة لدى الأستاذ أسامة خالد تجاه النهاب الوهاب؟ وخصوصا عندما رأى صدام التكرتي يوقع مع شاه إيران عام 1975، اتفاقية عُرفت باسم اتفاقية الجزائر، وبمقتضى هذه الاتفاقية تم تقسيم منطقة شط العرب بالتساوي بين البلدين. وفي عام 1980 وقف قائد النصر والسلام وسط الجماهير في بغداد وأمسك بيده اتفاقية شط العرب التي وقعها قبل خمس سنوات وقال: «إن شط العرب بأكمله هو حق من حقوق العراق، وإذا كانت اتفاقية 1975 قد سلبتنا نصف حقنا من شط العرب... فإنني أمزق الاتفاقية أمامكم، وأعلن الحرب من أجل استعادة أرضنا المقدسة». وفي عام 1990، بعث صدام برسالة إلى هاشمي رافسنجاني يقول فيها: «أخي العزيز.. لا تؤاخذنا عما جرى.. نحن على استعداد لإحياء اتفاقية الجزائر، والالتزام بما جاء فيها، وتقسيم شط العرب فيما بيننا بالتساوي مرة أخرى.. أرجوكم الموافقة». وأيضا في السنة نفسها وقع «النهاب» اتفاقية أخرى مع المملكة العربية السعودية بعدم اعتداء أي من الطرفين على الآخر، وفي شهر يناير 1992 أخذ حاكم بغداد يقصف الرياض بصواريخ سكود.

هذه فقط مجموعة من الحوادث التي تبين عدم احترام هذا الرجل للاتفاقيات الدولية، وتوضح تقلباته المزاجية تبعا لمصالحه الشخصية والأزمات التي يمر بها، فأني تعهد عراقي تنكلم عنه يا أستاذ أسامة خالد؟ ويعاود المؤلف الكرة مرة أخرى إلى التبطيل لنغمة سيطرة الولايات المتحدة والنظام الدولي في صفحة 174 حينما يقول: «هكذا وجدت الدول الثرية أن ما أنفقته من مساعدات على الجيران الأقوياء استخدم ضدها، وبشكل لم يسبق له مثيل، اكتشفت أن أحدا لن يكون بوسعه نجاتها إلا الولايات المتحدة أو النظام الدولي الجديد».

إن الأستاذ أسامة خالد وكثيرين مثله كانوا ولا زالوا يعتقدون بوهم «الحل العربي» وبأن الدول العربية تستطيع إجبار جحافل صدام على الخروج من الكويت، هذا إذا استطاعت جامعة الدول العربية الحصول على تأييد كامل من الدول الأعضاء لرفضها لهذا العمل العدواني، علماً بأن الدول العربية التي أيدت الغزو العراقي هي أكثر الدول التي حصلت على مساعدات من دول الخليج وخصوصاً الكويت، حتى في الأيام الأولى من الاحتلال وقبل استدعاء القوات المتحالفة ذهب الشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في رحلات حكومية إلى حكومات الدول العربية وكان بعض حكام هذه الدول يساوم الشيخ سعد «كم تدفع حكومة الكويت لكي نرفض الاحتلال؟» هذا هو الأسلوب الذي يتبعه بعض الحكام العرب مع دول الخليج عندما يطلبون حلاً عربياً للأزمات التي تواجههم. أرفف جامعة الدول العربية مكدة منذ عام 1948 بالشكاوى التي تقدمت بها حكومة الكويت عن التجاوزات التي تمارسها الحكومة العراقية، ماذا فعلت الدول العربية؟ وفي هذه الحالة أين تتجه حكومات دول الخليج لطلب المساعدة؟

وفي صفحة 176 يبدي الأستاذ أسامة خالد تشنجه ولوعته واشمئزازه من الذي حدث للعراق، وللروابط العربية عندما يقول: «ولم يحدث أن تمزقت الروابط العربية مثلما حدث أثناء وبعد حرب الخليج.. فلأول مرة في التاريخ الحديث تذهب قوات دول عربية مستقلة بالتعاون مع القوات الأجنبية لمحاربة بلد عربي». ألا تتألم أكثر، عندما تقوم دولة عربية اتخذت الإسلام ديناً باحتلال جارتها العربية بالكامل، وتشرد شعبها، وتقتل وتعذب وتأسر أبناءها وتطمس هويتها؟ في تصوري أن المؤلف أخطأ في التعبير، وأنه يقصد بأنه لأول مرة في التاريخ الحديث تذهب قوات دولة عربية لمحاربة بلد عربي آخر مستقل وقف بجانبها أيام الشدائد.

الآن العراق يدّعي بأن قوات التحالف متجهة إلى تقسيمه إلى ثلاث مناطق، فأين الحل العربي؟ لماذا لا نسمع ونرى المظاهرات والتشنجات القومية والدينية تجاه هذا الادعاء كما رأيناها عند احتلال الكويت لمناصرة العراق؟ كلنا أمل بأن يكف هؤلاء المهاترون عن صيحاتهم وشعاراتهم المجوفة، ويركزوا اهتماماتهم حول واقع الحال المتمزق للوطن العربي، والذي أتى من سيف النهاب وغمده في قلب هذا الوطن الذي نتباكى عليه الآن.